

## دروس مستقاة من التجربة الإندونيسية في دعم تمويل المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة

شاطر شفيق<sup>1</sup>  
صباية مختار<sup>2</sup>

**المخلص:** تصف هذه الورقة البحثية السياسات التي تنتهجها إندونيسيا في محاولتها لتحقيق النمو من خلال دعم تمويل المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة، إذ تعتبر التجربة الإندونيسية في هذا المجال من التجارب الرائدة عالمياً، حيث مكّنت برامج الدعم المالي التي تُوفرها الحكومة بمعبة القطاع الخاص، المؤسسات المصغرة الصغيرة والمتوسطة في إندونيسيا من تجاوز الكثير من صعوباتها التمويلية، وجعلت منها لاعباً محورياً في النهضة الاقتصادية للبلد، حيث تحتل المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة مكانة متميزة في الاقتصاد الإندونيسي، فهي تمثل ما نسبته 99.99% من إجمالي المؤسسات الاقتصادية الناشطة في إندونيسيا، وهي توظف مجتمعة ما نسبته 97.02% من الحجم الإجمالي للعمالة في البلد، وتساهم بـ 60% من الناتج المحلي الإجمالي، وبـ 14.17% من إجمالي قيمة الصادرات خارج المحروقات. وعلى الرغم من أنه لا يمكن لأي دولة أن تحقق النجاح بالتتابع الميكانيكي (الآلي والجامد) لتجارب بلد آخر، إلا أنه يمكن الاستفادة من هذه التجارب وتحقيق النجاح إذا ما تم تكيفها مع الخصوصيات الثقافية، الاجتماعية والاقتصادية للبلد، مراعاة المرونة في السياسات، الاهتمام بالتغذية العكسية السريعة، وتضافر وتكامل جهود مدراء المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة مع جهود الحكومة والقطاع الخاص.

**الكلمات المفتاحية:** إندونيسيا؛ المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة؛ التمويل؛ الدعم الحكومي؛ دعم القطاع الخاص.

### Financial Support for Micro, Small and Medium Enterprises (MSMEs): Lessons from the Indonesian Experience

Chatter Chafik  
Sabba Mokhtar

**Abstract:** This paper describes the policies pursued by Indonesia in its attempt to attain growth through providing financial support to MSMEs. The Indonesian experience in providing financial support to MSMEs is one of the most successful experiences in the world. The financial support programs offered by the government and private sector have enabled MSMEs in Indonesia to overcome many of their funding difficulties, and have made them a central player in the economic development of the country. MSMEs occupy an important place in the Indonesian economy; they account for 99.99% of existing business enterprises in Indonesia, employ 97.02% of the total workforce across the country, contribute almost 60% of its GDP and account for 14.17% of the total value of non-oil exports. Although no country can succeed by following mechanically the experience of another country, adapting the experiences of others to the cultural, social and economic particularities of the country, flexible policy-making, rapid feedback and integration of the efforts of MSMEs managers with the efforts of the government and private sector, can be helpful.

**Keywords:** Indonesia; Micro, Small and Medium Enterprises (MSMEs); Financing; Government support; Private sector support.

<sup>1</sup>أستاذ محاضر "ب" بكلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، بجامعة محمد الصديق بن يحيى، بجبل، الجزائر، chater\_chafik@yahoo.fr

<sup>2</sup>أستاذ محاضر "أ" بكلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، بجامعة امحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، mokhtarsabba@yahoo.fr

**مقدمة:**

تشير أغلب التقارير الوطنية والدولية إلى أن مشكل التمويل يقف في مقدمة المشاكل التي تواجهها المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية ( الأسر، 2010؛ Badan Pusat Statistik [BPS], 2017 ; The Organisation for Economic Co-operation and Development [OECD], 2017; Dipta, June 13, 2017)؛ فالأموال الذاتية لهذا النوع من المؤسسات غالباً ما تكون غير كافية لتغطية احتياجاتها المالية المتعلقة بمرحلة الإنشاء، الانطلاق والتوسع، ولجئها إلى المؤسسات المالية الرسمية خاصة منها البنوك التجارية غالباً ما يكون غير مجدي اقتصادياً بسبب ثقل الضمانات المطلوبة بمختلف أنواعها وارتفاع تكلفة القروض البنكية (بريبش، 2007)، مما يؤدي في الكثير من الأحيان إلى إفلاس هذا النوع من المؤسسات أو على الأقل الاستحواذ عليها من طرف المؤسسات الكبيرة.

وإذا كانت المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة في الدول المتقدمة والصاعدة قد تجاوزت الكثير من صعوباتها التمويلية بسبب تضافر جهودها الخاصة مع جهود الحكومة والقطاع الخاص، فإن نظيراتها في الدول النامية بصفة عامة والدول العربية بصفة خاصة لا تزال تتخبط في الكثير من المشاكل التمويلية.

وتعتبر إندونيسيا كدولة صاعدة وأكبر اقتصاد في جنوب شرق آسيا، من الدول الإسلامية القليلة التي استطاعت أن تنهض بمؤسساتها المصغرة، الصغيرة والمتوسطة وتجعل منها لاعباً محورياً في نهضتها الاقتصادية، من خلال برامج الدعم المالي التي توفرها بمعية القطاع الخاص لهذه المؤسسات والتي مكنتها من تجاوز الكثير من صعوباتها التمويلية.

وتأسيساً على ما تقدم ذكره يمكن طرح السؤال المزدوج الرئيس التالي:  
ما هي آليات دعم تمويل المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة في إندونيسيا؟ وكيف يمكن تفعيلها بالنسبة للدول العربية؟

ويتفرع عن هذا السؤال المزدوج الرئيس التساؤلات الفرعية التالية:

- على أي أساس تم تصنيف المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة في إندونيسيا؟ وما هي أهم خصائصها؟
  - ما مكانة المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الإندونيسي؟
  - ماهي أهم برامج الدعم المالي المقدمة من طرف الحكومة الإندونيسية والقطاع الخاص للمؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة؟
  - ماهي أهم الدروس التي يمكن استخلاصها من التجربة الإندونيسية في مجال دعم تمويل المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة؟
- وكفرضية رئيسية تنطلق منها هذه الورقة البحثية تتمثل في: تجاوز المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة لصعوباتها التمويلية يتطلب تضافر وتكامل جهودها الخاصة مع جهود الحكومة والقطاع الخاص.

**أهداف الدراسة:**

يتمثل الهدف الرئيس لهذه الدراسة في استخلاص الدروس من التجربة الإندونيسية في مجال دعم تمويل المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة باعتبارها تجربة رائدة، والاستفادة منها في النهوض بهذا النوع من المؤسسات في الدول العربية. ويتفرع عن هذا الهدف الرئيس الأهداف الفرعية التالية:

- التعرف على طبيعة المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة الإندونيسية؛
- التعرف على مكانة المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الإندونيسي؛

- التعرف على أهم برامج الدعم المالي المقدمة من طرف الحكومة الإندونيسية والقطاع الخاص للمؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة.

#### أهمية الدراسة:

تحتل المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة مكانة متميزة في اقتصاديات الدول المتقدمة والصاعدة؛ فهي تستوعب مجتمعة عدد كبير من العمالة، ومساهمتها بارزة ومعتبرة في ناتجها المحلي الإجمالي وقيمة صادراتها. ورجوع الدول العربية إلى تجارب هذه الدول من دون شك سيمكّنها من الاستفادة منها، خاصة إذا كانت تشترك معها في تاريخها ودينها وبنيتها الاقتصادية؛ وإندونيسيا باعتبارها دولة إسلامية نفطية صاعدة، وعضو في مجموعة العشرين، تمتلك تجربة رائدة في مجال دعم تمويل المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة، يمكن للدول العربية بصفة عامة والدول العربية النفطية بصفة خاصة أن تستفيد منها في تسهيل عملية إنشاء مؤسسات مصغرة، صغيرة ومتوسطة جديدة، وتطوير المؤسسات الناشئة وجعلها وسيلة رئيسية لتنويع صادراتها خارج المحروقات وتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة.

#### منهج الدراسة:

انطلاقاً من طبيعة موضوع الدراسة والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، استخدم الباحثان المنهج الوصفي، الذي يهتم بوصف الظاهرة المدروسة كما توجد في الواقع، ويُعبّر عنها تعبيراً كيفياً وكمياً، ويعمل على تحليلها وكشف العلاقات الموجودة بين أبعادها وتفسيرها قصد الوصول إلى نتائج تسهم في تحسين الواقع وتطويره (الغندور، 2015).

#### مشمئلات الدراسة:

تشتمل الدراسة الحالية على ثلاثة محاور رئيسية؛ يتناول المحور الأول التعريف بالمؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة في إندونيسيا وأهم خصائصها، ويستعرض المحور الثاني مكانة المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الإندونيسي، في حين يستعرض المحور الثالث والأخير أهم برامج الدعم المالي المقدمة من طرف الحكومة الإندونيسية والقطاع الخاص للمؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة.

#### 1. لمحة عن المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة في إندونيسيا:

يُعرّف القانون رقم 20/2008 المتعلق بالمؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة، هذه الأخيرة كما يلي (Hadiyati & Mulyono, 2017, p. 101):

- تُعتبر مؤسسة مصغرة، كل مؤسسة تمارس نشاط اقتصادي، تعود ملكيتها لفرد، عائلة أو مجموعة من الأفراد لا تتعدى قيمة أصولها الصافية 50 مليون روبية ورقم أعمالها السنوي 300 مليون روبية؛

- تُعتبر مؤسسة صغيرة، كل مؤسسة تمارس نشاط اقتصادي، تعود ملكيتها لفرد، عائلة أو مجموعة من الأفراد تزيد قيمة أصولها الصافية عن 50 مليون روبية ولا تتعدى 500 مليون روبية، ويزيد رقم أعمالها السنوي عن 300 مليون روبية ولا يتعدى 2.5 مليار روبية؛

- تُعتبر مؤسسة متوسطة، كل مؤسسة تمارس نشاط اقتصادي، تعود ملكيتها لفرد، عائلة أو مجموعة من الأفراد تزيد قيمة أصولها الصافية عن 500 مليون روبية ولا تتعدى 10 مليار روبية، ويزيد رقم أعمالها السنوي عن 2.5 مليار روبية ولا يتعدى 50 مليار روبية.

وحسب معيار عدد العمال، يُعرّف المكتب المركزي الإندونيسي للإحصائيات (BPS) المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة كما يلي ( Omsa, Ridwan, & Jayadi, 2017, ) (p. 72):

- تعتبر مؤسسة مصغرة كل مؤسسة تمارس نشاط اقتصادي ولا يتعدى عدد عمالها 04 عمال؛
- تعتبر مؤسسة صغيرة كل مؤسسة تمارس نشاط اقتصادي يتراوح عدد عمالها من 05 إلى 19 عامل؛
- تعتبر مؤسسة متوسطة كل مؤسسة تمارس نشاط اقتصادي يتراوح عدد عمالها من 20 إلى 99 عامل.

يتضح مما سبق، أن المُشرِّع الإندونيسي أخذ بالمعايير الكمية في تعريفه للمؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة، والمتمثلة في: قيمة الأصول الصافية، رقم الأعمال السنوي وعدد العمال. وقد أشار آخر إحصاء قامت به وزارة التعاونيات والمؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة الإندونيسية، إلى أن عدد المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة الناشطة في إندونيسيا إلى غاية 2017، قد بلغ 62,922,617 مؤسسة موزعة ومرتببة تنازلياً كما يلي ( Ministry of (Cooperative, Small and Medium Enterprises, 2017):

- 62,106,900 مؤسسة مصغرة، وهي تمثل ما نسبته 98.70 % من العدد الإجمالي للمؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة الناشطة في إندونيسيا؛
- 757,090 مؤسسة صغيرة، وهي تمثل ما نسبته 1.20 % من العدد الإجمالي للمؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة الناشطة في إندونيسيا؛
- 58,627 مؤسسة متوسطة، وهي تمثل ما نسبته 0.09 % من العدد الإجمالي للمؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة الناشطة في إندونيسيا.

يتضح مما سبق أن الغالبية العظمى من المؤسسات الاقتصادية الناشطة في إندونيسيا هي عبارة عن مؤسسات مصغرة، صغيرة ومتوسطة، حيث تصل نسبتها إلى 99.99 %، وما تبقى (00.01 %) هي عبارة عن مؤسسات كبيرة. وتجدر الإشارة هنا إلى أن أغلب المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة الإندونيسية يتركز نشاطها أساساً في التجارة والخدمات، الزراعة والصناعة ( Yean & Tanbunan, 2018, ) (p. 05).

وبشكل عام، تتميز المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة الإندونيسية بالخصائص التالية (Omsa et al ., 2017,p. 72):

- في الغالب يكون مالك المؤسسة المصغرة، الصغيرة والمتوسطة هو المدير؛
- يتم توفير رأس مال المؤسسة من قبل المالك أو مجموعة صغيرة من أصحاب رؤوس الأموال؛
- في الغالب يكون نشاط المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة محلي؛
- تتميز المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة الإندونيسية بصغر حجم إجمالي أصولها، عدد عمالها وبنيتها التحتية، وهذا شيء منطقي باعتبار أن (98.70%) من العدد الإجمالي للمؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة الناشطة في إندونيسيا هي عبارة عن مؤسسات مصغرة.

## 2. مكانة المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الإندونيسي:

يُعتبر الاقتصاد الإندونيسي أكبر اقتصاد في جنوب شرق آسيا، وهو يحتل المرتبة السادسة عشرة عالمياً بناتج محلي إجمالي اسمي يُقدَّر بـ 01.07 تريليون دولار أمريكي، والمرتبة السابعة عالمياً حسب مؤشر الناتج المحلي الإجمالي على أساس تعادل القوة الشرائية بقيمة تُقدَّر بـ 03.49 تريليون دولار (International Monetary Fund [IMF], April 2018).

ووفقاً لتوقعات المركز البريطاني Pricewaterhouse Cooper سيصعد الاقتصاد الإندونيسي بحلول عام 2050 إلى المرتبة الرابعة عالمياً، حيث سيصل ناتجه المحلي الإجمالي على أساس تعادل القوة الشرائية مُقيّم بقيمة الدولار لسنة 2016 إلى 10.502 تريليون دولار، خلف كل من الصين في المرتبة الأولى بناتج محلي إجمالي على أساس تعادل القوة الشرائية يُقدَّر بـ 58.499 تريليون دولار، والهند في المرتبة الثانية بناتج محلي إجمالي على أساس تعادل القوة الشرائية يُقدَّر بـ 44.128 تريليون دولار ثم الولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة الثالثة بناتج محلي إجمالي على أساس تعادل القوة الشرائية يُقدَّر بـ 34.102 تريليون دولار (Pricewaterhouse [PWC], February 2017, p. 23).

وتحتل المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة مكانة متميزة في الاقتصاد الإندونيسي، إذ تشير آخر الإحصائيات الرسمية المنشورة على الموقع الإلكتروني لوزارة التعاونيات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الإندونيسية، والتي تعود لسنة 2017، إلى أن المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة تمثل ما نسبته 99.99% من إجمالي المؤسسات الاقتصادية الناشطة في إندونيسيا، وهي توظف مجتمعة 116,673,416 عامل أي ما نسبته 97.02% من الحجم الإجمالي للعمالة، وتساهم بـ 60.00% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (ما يعادل 7,704,635.9 مليار روبية إندونيسية)، و بـ 14.17% من إجمالي قيمة الصادرات خارج المحروقات (ما يعادل 298,208.7 مليار روبية إندونيسية) (Ministry of Cooperative, Small and Medium Enterprises, 2017).

## 3. برامج دعم تمويل المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة في إندونيسيا:

من أجل تسهيل عملية إنشاء وتطوير المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز دورها في تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة للبلاد، وضعت الحكومة الإندونيسية بمعية القطاع الخاص عدة برامج لدعم تمويل المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة، نوجزها فيما يلي:

### 1.3 برامج دعم تمويل المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة المقدمة من طرف الحكومة الإندونيسية:

تُقدِّم الحكومة الإندونيسية برامج متنوعة لدعم تمويل المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلال ثلاث مؤسسات حكومية هي: وزارة التعاونيات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، البنك المركزي والمؤسسات الاقتصادية العمومية (Nurhalim, 2014).

#### 1.1.3 الدعم المالي المقدم من طرف وزارة التعاونيات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تُقدِّم وزارة التعاونيات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة -من خلال المؤسسات والهيئات التابعة لها- برامج متنوعة لدعم تمويل المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة، نذكر على سبيل المثال لا الحصر البرنامج الذي تقدمه الحركة الوطنية لريادة الأعمال (National Entrepreneurship Movement)، والذي يتمحور حول فتح ورش خاصة بريادة الأعمال<sup>1</sup> لمساعدة المستثمرين الصغار على وضع خطط أعمال (Business Plans) خاصة بهم، والتي تُعرض فيما بعد على لجنة من الخبراء لتقييمها، وفي حالة قبولها يستفيد أصحابها من مساعدة مالية تقدر بـ 25 مليون روبية إندونيسية (Nurhalim, 2014; Mirzanti, Simatupang, & Larso, 2015 ; Mardanugraha, Anastasya, & Andi, 2015).

### 2.1.3 الدعم المالي المقدم من طرف البنك المركزي:

قام البنك المركزي الإندونيسي سنة 2012 بسن قانون يحمل رقم 22/14، يلزم بموجبه كافة البنوك التي تنشط في إندونيسيا بتقديم تسهيلات بنكية للمؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة؛ وبموجب المادة 2 من هذا القانون ينبغي على كل بنك أن يخصص سنوياً نسبة مئوية من إجمالي قروضه لتمويل المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة، والتي ينبغي أن تُثبت في التقرير السنوي الذي يقدمه للبنك المركزي الإندونيسي (Bank Indonesia, 2017).

وتُحدّد النسبة المئوية الدنيا من القروض التي ينبغي أن يخصصها كل بنك لتمويل المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة كما يلي (Bank Indonesia Regulation [PBI] No. 14,22, ) (2012):

- من 2013 إلى 2014، ينبغي على كل بنك أن يخصص نسبة مئوية من إجمالي قروضه لتمويل المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة، تتوافق وقدرته على الإقراض والموضحة في مخطط أعماله؛
- في 2015 ينبغي على كل بنك أن يخصص نسبة مئوية لا تقل عن 5% من إجمالي قروضه لتمويل المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة؛
- في 2016 ينبغي على كل بنك أن يخصص نسبة مئوية لا تقل عن 10% من إجمالي قروضه لتمويل المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة؛
- في 2017 ينبغي على كل بنك أن يخصص نسبة مئوية لا تقل عن 15% من إجمالي قروضه لتمويل المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة؛
- في 2018 ينبغي على كل بنك أن يخصص نسبة مئوية لا تقل عن 20% من إجمالي قروضه لتمويل المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة.

لقد مكّن هذا الإجراء القانوني الذي فرضه البنك المركزي الإندونيسي على البنوك الناشطة في إندونيسيا من زيادة حجم القروض البنكية الموجهة للمؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة، حيث أشارا التقريران الصادران عن مركز BPS- Statistics Indonesia (2017, 2018)، إلى حدوث زيادة سنوية معتبرة في حجم القروض البنكية الموجهة للمؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2014-2017)، والموضحة في الجدول رقم (1).

**الجدول رقم (1):** تطور حجم القروض البنكية الموجهة للمؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة في إندونيسيا خلال الفترة (2014-2017)

حجم القروض البنكية (مليار روبية إندونيسية)				وصف المؤسسة
2017	2016	2015	2014	
221409	182876	164869	140272	مصغرة
282774	241460	215925	201976	صغيرة
438205	377737	359008	329473	متوسطة

*Note.* Adapted from *Statistical Yearbook of Indonesia*, by Sub-directorate of Statistical Compilation and Publication, (2017,p.436; 2018, p.443), Jakarta: BPS- Statistics Indonesia .

تشير معطيات الجدول رقم (1) إلى أن المؤسسات المصغرة قد تحصلت في سنة 2014 على قروض بنكية قُدّرت قيمتها بـ 140272 مليار روبية إندونيسية، لترتفع في سنة 2015 إلى 164869 مليار روبية، أي بنسبة زيادة تقدر بـ 17.53% عن 2014، لترتفع مرة أخرى إلى 182876 مليار

روبية في سنة 2016، أي بنسبة زيادة تُقدر بـ 10.92% عن 2015، لتواصل الارتفاع في سنة 2017 لتصل إلى 221409 مليار روبية، أي بنسبة زيادة تُقدر بـ 21.07% عن 2016.

وبالنسبة للمؤسسات الصغيرة فقد تحصلت في سنة 2014 على قروض بنكية قُدرت قيمتها بـ 201976 مليار روبية إندونيسية، لترتفع في سنة 2015 إلى 215925 مليار روبية، أي بنسبة زيادة تقدر بـ 06.90% عن 2014، لترتفع مرة أخرى إلى 241460 مليار روبية في سنة 2016، أي بنسبة زيادة تُقدر بـ 11.82% عن 2015، لتواصل الارتفاع في سنة 2017 لتصل إلى 282774 مليار روبية، أي بنسبة زيادة تُقدر بـ 17.11% عن 2016.

أما بالنسبة للمؤسسات المتوسطة فقد تحصلت في سنة 2014 على قروض بنكية قُدرت قيمتها بـ 329473 مليار روبية إندونيسية، لترتفع في سنة 2015 إلى 359008 مليار روبية، أي بنسبة زيادة تقدر بـ 08.96% عن 2014، لترتفع مرة أخرى إلى 377737 مليار روبية في سنة 2016، أي بنسبة زيادة تُقدر بـ 05.21% عن 2015، لتواصل الارتفاع في سنة 2017 لتصل إلى 438205 مليار روبية، أي بنسبة زيادة تُقدر بـ 16% عن 2016.

ولا يقتصر دور البنك المركزي الإندونيسي على تقديم الدعم المالي فقط للمؤسسات الصغيرة، الصغيرة والمتوسطة، بل يتعداه لتقديم الدعم التقني والمتمثل أساساً في التدريب، البحث والتطوير وتزويدها بالمعلومات (Bank Indonesia, 2017).

وسعيّاً من الحكومة الإندونيسية للإسراع في ترقية المؤسسات الصغيرة، الصغيرة والمتوسطة وتعزيز دورها في التنمية الاقتصادية المستدامة للبلاد، قامت بتاريخ 09 أكتوبر 2007 بإمضاء مذكرة تفاهم ثلاثية جمعتها مع المؤسسات الضامنة للقروض والمؤسسات البنكية، والتي أسفرت عن إطلاق ما يُعرف ببرنامج القرض المصغر (Kredit Usaha Rakyat [KUR]) والذي دخل حيز التنفيذ يوم 05 نوفمبر 2007؛ وهو برنامج مُوجّه نحو تسهيل وصول المؤسسات الصغيرة، الصغيرة والمتوسطة للمؤسسات المالية، وتمكينها من الحصول على التمويل اللازم لمختلف أنشطتها وعملياتها الاستغلالية والاستثمارية (Putriana, Lysandra, & Wulandjani, 2016, p. 62)؛ حيث تقوم الحكومة الإندونيسية في هذا البرنامج من خلال البنك المركزي الإندونيسي ودوائرها الوزارية<sup>2</sup> بمساعدة ودعم تنفيذ الأحكام والضمانات الائتمانية، في حين تقوم المؤسسات الضامنة<sup>3</sup> بتوفير ضمان يقدر بـ 70% على القروض البنكية المقدمة للمؤسسات الصغيرة، الصغيرة والمتوسطة، بينما تتحمل البنوك<sup>4</sup> المانحة للقروض الـ 30% المتبقية من المخاطر (Tambunan, 2014, p. 96; Putriana et al, 2016, pp. 62-63).

وتجدر الإشارة هنا إلى أن البنوك المندمجة في برنامج (KUR) قد منحت خلال الثمانية شهور الأولى من سنة 2016 ما يقدر بـ 67.2 تريليون روبية إندونيسية (حوالي 5.1 مليار دولار أمريكي) كقروض مصغرة للمؤسسات الصغيرة، الصغيرة والمتوسطة الإندونيسية (Low Credit Growth in Indonesia, but Micro Credit Program on Course", September 18, 2016, para.2)، بمعدل فائدة سنوي يقدر بـ 09% (Wirdana, March 1, 2016, para.5).

### 3.1.3 الدعم المالي المقدم من طرف المؤسسات الاقتصادية العمومية:

من أجل تمكين رواد الأعمال الإندونيسيين من الحصول على الأموال اللازمة لتطوير مؤسساتهم الصغيرة، الصغيرة والمتوسطة، قامت الحكومة الإندونيسية سنة 2003 بسن قانون يحمل رقم 2003/09 تُلزم بموجبه المؤسسات الاقتصادية العمومية بتخصيص 05% من أرباحها السنوية الصافية لتمويل الأنشطة الاستثمارية والاستغلالية للمؤسسات الصغيرة، الصغيرة والمتوسطة التي

<sup>2</sup> وزارة التعاونيات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وزارة المالية، وزارة الصناعة، وزارة الزراعة، وزارة الغابات ووزارة الشؤون البحرية وصيد الأسماك.

<sup>3</sup> مؤسسة PT Askrido ومؤسسة Perum Jankrindo

<sup>4</sup> حتى سنة 2016 كان هناك ستة بنوك تجارية وثلاثة عشر بنكاً للتنمية الإقليمية مندمجاً في برنامج (KUR).

لا تمتلك ضمانات كافية أو تاريخ ائتماني قوي يمكنها من الحصول على القروض البنكية؛ وبموجب هذا القانون تُلزم المؤسسات الاقتصادية العمومية بمنح قروض في إطار الشراكة للمؤسسات الصغيرة، الصغيرة والمتوسطة لتمكينها من تجسيد برامجها الاستثمارية تصل إلى 60% من التكلفة الإجمالية للبرنامج الاستثماري؛ كما تُلزم بمنح مساعدات مالية (سلفيات) للمؤسسات الصغيرة، الصغيرة والمتوسطة لتمكينها من تطوير أنشطتها الاستغلالية (الإنتاج والتسويق) تصل إلى 40% من التكلفة الإجمالية لهذه العملية (OECD, 2010).

### 2.3 برامج دعم تمويل المؤسسات الصغيرة، الصغيرة والمتوسطة المقدمة من طرف القطاع الخاص:

يُقدم القطاع الخاص الإندونيسي برامج متنوعة لدعم تمويل المؤسسات الصغيرة، الصغيرة والمتوسطة، نذكر من أهمها ما يلي:

#### 1.2.3 الدعم المالي المقدم من طرف المؤسسات الاقتصادية الخاصة:

تلعب المؤسسات الاقتصادية الخاصة في إندونيسيا الوطنية منها والأجنبية دوراً محورياً إلى جانب الحكومة في دعم تمويل المؤسسات الصغيرة، الصغيرة والمتوسطة، وهذا من خلال برامج مسؤولياتها الاجتماعية، حيث يقوم على سبيل المثال لا الحصر بنك سيتي إندونيسيا (Citi Indonesia) مُمثلاً بـ (Citi Peka) ومن خلال برنامج (Citi Micro Entrepreneurship Awards [CMA]) ومنذ سنة 2005 بتنظيم مسابقة سنوية للتميز، موجهة لرواد الأعمال الذين يملكون مؤسسات مصغرة، تشجيعاً لهم لتطوير مؤسساتهم والمساهمة في امتصاص البطالة وخلق الثروة، حيث يحصل الفائزون الثمانية الأوائل على جوائز مالية تضاف لرأسمال مؤسساتهم (Mardanugraha et al, 2015).

#### 2.2.3 الدعم المالي المقدم من طرف شركات رأس المال المخاطر:

يُعتبر رأس المال المخاطر من الأساليب المستحدثة في تمويل المشاريع الاستثمارية، وهو أسلوب يساعد أكثر المؤسسات الصغيرة، الصغيرة والمتوسطة التي لا تتوفر على ضمانات كافية أو تاريخ ائتماني قوي يمكنها من الحصول على القروض البنكية اللازمة لتمويل مرحلة إنشائها و/أو مرحلة نموها وتوسّعها. وفي هذا الأسلوب تتحمل شركة رأس المال المخاطر كلياً أو جزئياً الخسارة في حالة فشل المشروع المُمول، ومن أجل التقليل من درجة المخاطرة، فإن الشركة لا تكتفي بتقديم النقد فحسب كما هو الحال في التمويل المصرفي بل تدخل كشريك مع أصحاب المؤسسة الأصليين وتأخذ نسبة من الأرباح من 15% إلى 30% بالإضافة إلى 2.5% من المصاريف الإدارية سنوياً (بربيش، 2007، ص.ص. 07، 10).

لقد أشارت الإحصائيات التي نشرتها سلطة الخدمات المالية التابعة لوزارة المالية الإندونيسية في ديسمبر 2017، إلى وجود 67 شركة رأس مال مخاطر تنشط في إندونيسيا بحجم إجمالي للأصول يُقدر بـ 11 تريليون روبية إندونيسية وهو ما يعادل 804 مليون دولار أمريكي (Otoritas Jasa Keuangan [OJK], December 2017).

وسعيّاً من الحكومة الإندونيسية لتشجيع شركات رأس المال المخاطر على تمويل المؤسسات الصغيرة، الصغيرة والمتوسطة، قررت الحكومة ممثلة بوزارة المالية منح تخفيضات ضريبية على الأرباح من 10% إلى 100% ولمدة 05 إلى 10 سنوات لشركات رأس المال المخاطر التي تستثمر ما بين 500 مليار روبية (36 مليون دولار أمريكي) و 01 تريليون روبية (73 مليون دولار أمريكي) في المؤسسات الصغيرة، الصغيرة والمتوسطة، خاصة تلك التي تنشط في الميدان التكنولوجي (Maulani, February 22, 2018).



**الخاتمة:**

اتضح لنا من خلال هذه الدراسة أن المُشرِّع الإندونيسي أخذ بالمعايير الكمية في تعريفه للمؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة، والتمثلة في: قيمة الأصول الصافية، رقم الأعمال السنوي وعدد العمال. واتضح لنا أيضا أن الغالبية العظمى من المؤسسات الاقتصادية الناشطة في إندونيسيا هي عبارة عن مؤسسات مصغرة، صغيرة ومتوسطة، حيث تصل نسبتها إلى 99.99%، وأن أكثر المجالات الاقتصادية التي تنشط فيها هي: التجارة، الزراعة والصناعة.

واتضح لنا أيضا أن المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة تحتل مكانة متميزة في الاقتصاد الإندونيسي، حيث أنها تستوعب مجتمعة عدد كبير من العمالة، ومساهماتها واضحة ومعتبرة في الناتج المحلي الإجمالي للبلد وقيمة صادراته خارج المحروقات.

كما اتضح لنا أيضا من خلال هذه الدراسة أن الحكومة الإندونيسية وبمعية القطاع الخاص يوفران برامج متنوعة من الدعم المالي للمؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة، كالتزام منهما لتنمية هذا النوع من المؤسسات، وتفعيل دورها أكثر وأكثر في التنمية الاقتصادية المستدامة للبلد.

ومن أهم الدروس التي يمكن استخلاصها من التجربة الإندونيسية في مجال دعم تمويل المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة، والتي يمكن اعتبارها كتوصيات للنهوض بهذا النوع من المؤسسات في الدول العربية، نذكر:

- استحداث وزارة للمؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة تعمل على ترقية هذا النوع من المؤسسات وإدماجها في الإستراتيجية التنموية للبلد؛
- فتح ورش خاصة بريادة الأعمال تكون تحت وصاية وزارة المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة تعمل على تكوين ومرافقة المستثمرين الصغار في إنشاء مؤسساتهم الخاصة، ومساعدتهم في وضع خطط أعمال مشاريعهم، لتقوية ملفهم الائتماني أمام المؤسسات المالية خاصة البنكية منها؛
- إنشاء لجان خيرة تتبع ورش ريادة الأعمال، تكون مهمتها ترشيح وتزكية أصحاب المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة الذين يمتلكون خطط أعمال أثبتت تقارير الخبرة جدواها، للاستفادة من المساعدات المالية التي تقدمها الوزارة الوصية؛
- إدماج البنك المركزي في مسعى دعم تمويل المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة، وهذا من خلال تؤوليه مهمة سن قوانين تُلزم البنوك التجارية بتخصيص نسبة مئوية سنوية من إجمالي مخصصاتها المالية الموجهة للإقراض، لتمويل المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة، والتي ينبغي أن تُثبت في التقرير السنوي الذي يُقدم للبنك المركزي؛
- عدم حصر الدعم الذي يمكن أن يقدمه البنك المركزي للمؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة في الجانب المالي فقط، وتوسيعه ليشمل الجانب التقني خاصة ما تعلق بتوفير المعلومات، التدريب والبحث والتطوير؛
- إطلاق برامج مشتركة بين الحكومة، المؤسسات الضامنة للقروض والبنوك التجارية، لتمكين المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة من الحصول على التمويل اللازم لمختلف أنشطتها وعملياتها الاستغلالية والاستثمارية؛ بحيث تتولى الحكومة ممثلة بالبنك المركزي ودوائرها الوزارية المختصة بمساعدة ودعم تنفيذ الأحكام والضمانات الائتمانية، في حين تتولى المؤسسات الضامنة توفير ضمانات على القروض التي تقدمها البنوك التجارية للمؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة؛
- سن قوانين تُلزم المؤسسات الاقتصادية العمومية الكبرى (مثلا المؤسسات النفطية) بتخصيص نسبة مئوية من أرباحها السنوية الصافية لتمويل الأنشطة الاستثمارية

- والاستغلالية للمؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة، والتي يمكن أن تكون في إطار الشراكة وفق مبدأ رابح رابح؛
- إدماج المؤسسات الاقتصادية الخاصة الكبيرة في دعم تمويل المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلال الاستفادة من برامج مسؤولياتها الإجتماعية؛
  - إدماج الغرف التجارية والصناعية في مسعى دعم تمويل المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة؛
  - تقديم تحفيزات ضريبية لشركات رأس المال المخاطر التي تستثمر مبالغ مالية معتبرة في المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة.
- وفي الختام وكاستنتاج عام يمكن القول أنه وحتى تتجاوز المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة صعوباتها التمويلية وتساهم مساهمة فعالة في تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة، ينبغي أن تتضافر وتتكامل جهودها الخاصة مع جهود الحكومة والقطاع الخاص.

### قائمة المراجع

- الأسرج، حسين عبد المطلب.(2010). "المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التشغيل في الدول العربية"، مجلة الباحث، 8(8)، 47-58.
- برييش، السعيد. (2007). "رأس المال المخاطر بديل مستحدث لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: دراسة حالة شركة SOFINANCE"، مجلة الباحث، 5، 7-14.
- الغندور، محمد جلال. (2015). *البحث العلمي بين النظرية والتطبيق* (الطبعة الأولى). مصر: دار الجوهرة للنشر والتوزيع.
- Bank Indonesia, (2017). Economic report on Indonesia. Retrieved August 10, 2018, from [https://www.bi.go.id/en/publikasi/laporan-tahunan/perekonomian/Pages/LPI\\_2017.aspx](https://www.bi.go.id/en/publikasi/laporan-tahunan/perekonomian/Pages/LPI_2017.aspx)
- Department of legal affairs. (October 18, 2013). Bank Indonesia Regulation No.14/14/PBI/2012 - Concerning Bank Report Transparency and Publication. Retrieved November 01, 2018, from [https://www.bi.go.id/en/peraturan/perbankan/Pages/Selasa\\_19032013-16.aspx](https://www.bi.go.id/en/peraturan/perbankan/Pages/Selasa_19032013-16.aspx)
- Dipta, I.W.(june 13, 2017). *Indonesia SME Strategy*. ILO/OECD Workshop for Policy Makers on Productivity and Working Conditions in SMEs, Jakarta. Retrieved from [http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---asia/---ro-bangkok/---ilo-jakarta/documents/presentation/wcms\\_564690.pdf](http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---asia/---ro-bangkok/---ilo-jakarta/documents/presentation/wcms_564690.pdf)
- Hadiyati,E., and Mulyono, S. (2017). "Model of MSME's competitiveness and performance excellent product in Indonesia: an Approach of Government policy". *International Journal of Business and Social Science*, 8(2), 99-108. Retrieved from [http://ijbssnet.com/view.php?u=http://ijbssnet.com/journals/Vol\\_8\\_No\\_2\\_February\\_2017/13.pdf](http://ijbssnet.com/view.php?u=http://ijbssnet.com/journals/Vol_8_No_2_February_2017/13.pdf)
- IMF.(April 2018).World Economic Outlook Database. Retrieved September 23, 2018, from <https://www.imf.org/>
- "Low Credit Growth in Indonesia, but Micro Credit Program on Course". (September 18, 2016). Retrieved November 01, 2018, from <https://www.indonesia-investments.com/finance/financial-columns/low-credit-growth-in-indonesia-but-micro-credit-program-kur-on-course/item7197>
- Mardanugraha, E., Anastasya, A., and Andi M. J. (2015). *Optimal Financing System For Indonesian SMEs*. Retrieved from [http://jp.feb.unsoed.ac.id/index.php/sca-1/article/viewFile/574/pdf\\_20](http://jp.feb.unsoed.ac.id/index.php/sca-1/article/viewFile/574/pdf_20)

- Maulani, A. M. (February 22, 2018). Indonesia government to give tax incentive for venture capital. Retrieved November 28, 2018, from <https://e27.co/indonesia-govt-to-give-tax-incentive-for-venture-capital-20180222/>
- Ministry of Cooperative, Small and Medium Enterprises. (2017). Development of micro, small, medium (UMKM) and big business (UB) 2012 – 2017. Retrieved from [http://www.depkop.go.id/uploads/tx\\_rtgfiles/SANDINGAN\\_DATA\\_UMKM\\_2012-2017\\_.pdf](http://www.depkop.go.id/uploads/tx_rtgfiles/SANDINGAN_DATA_UMKM_2012-2017_.pdf)
- Mirzanti, I.R., Simatupang, T.M., and Larso, D. (2015). “Entrepreneurship policy implementation model in Indonesia”. *International Journal of Entrepreneurship and small business*, 26 (4), 399-415.
- Nurhalim, Y. (2014). *Reforming small and medium Enterprises (SMEs) in Indonesia: Proposal of a New legal entity*, (master’s thesis, Tilburg University). Retrieved from <http://arno.uvt.nl/show.cgi?fid=135851>
- OECD. (2010). *SMEs, Entrepreneurship and Innovation*. Retrieved from [http://rosted.nu/attachments/File/2010/SMEs\\_Entrepreneurship\\_and\\_Innovation\\_2010.pdf](http://rosted.nu/attachments/File/2010/SMEs_Entrepreneurship_and_Innovation_2010.pdf)
- OECD. (2017). *Financial education for micro, small and medium-sized enterprises in Asia*. Retrieved from <https://www.oecd.org/finance/Financial-education-for-MSMEs-in-Asia.pdf>
- OJK. (December 2017). *Indonesia banking statistic*. Retrieved from <https://www.ojk.go.id/en/kanal/perbankan/data-dan-statistik/statistik-perbankan-indonesia/Documents/Pages/Indonesia-Banking-Statistic---December-2017/Indonesia%20Banking%20Statistic%20December%202017.pdf>
- Omsa, S., Ridwan, M., and Jayadi, M. (2017). “The Effect of Strategic Management practices on SME performances in Makassar, Indonesia”. *American Journal of Theoretical and Applied Business*, 3(4), 71-80. Retrieved from <http://article.sciencepublishinggroup.com/pdf/10.11648.j.ajtab.20170304.12.pdf>
- Putriana, L., Lysandra, S., and Wulandjani, H. (February 6, 2016). *analysis policy implementation of the business of credit scheme to SME in The Jakarta*. proceedings of the IRES 28<sup>th</sup> International Conference, Jakarta, Indonesia. 61-67. Retrieved from [http://www.worldresearchlibrary.org/up\\_proc/pdf/191-145585918661-67.pdf](http://www.worldresearchlibrary.org/up_proc/pdf/191-145585918661-67.pdf)
- PWC. (February 2017). *The long view: how will the global economic order change by 2050?*. Retrieved from <https://www.pwc.com/gx/en/world-2050/assets/pwc-the-world-in-2050-full-report-feb-2017.pdf>
- Statistics Times. (Jun 09, 2018). Projected GDP Ranking (2018- 2023). Retrieved September 23, 2018, from <http://statisticstimes.com/economy/projected-world-gdp-ranking.php>
- Sub-directorate of Statistical Compilation and Publication. (2017). *Statistical Yearbook of Indonesia*. Jakarta: BPS- Statistics Indonesia. Retrieved August 10, 2018, from <https://www.bps.go.id/publication/2017/07/26/b598fa587f5112432533a656/statistik-indonesia-2017.html>
- Sub-directorate of Statistical Compilation and Publication. (2018). *Statistical Yearbook of Indonesia*. Jakarta: BPS- Statistics Indonesia. Retrieved may 20, 2019, from

<https://www.bps.go.id/publication/2018/07/03/5a963c1ea9b0fed6497d0845/statistik-indonesia-2018.html>

- Tambunan, T.( 2014). “The Importance of Microfinance for Development of MSMEs in ASEAN: Evidence from Indonesia”. *Journal of ASEAN Studies*, 2 (2), 80-102. Retrieved from

<http://journal.binus.ac.id/index.php/jas/article/view/298/285>

- Wirdana, A.( March 1, 2016).Never a better time for Indonesia’s micro and small businesses. Retrieved November 28, 2018, from

<https://www.aseantoday.com/2016/03/never-a-better-time-for-indonesias-micro-and-small-businesses/>

- Yean, T. S., and Tambunan ,T. (2018). *Accidental and Intentional Exporters: Comparing Indonesian and Malaysian MSMEs*. Singapore : ISEAS Yusof Ishak Institute. Retrieved from

[https://thinkasia.org/bitstream/handle/11540/8049/TRS5\\_18.pdf?sequence=1](https://thinkasia.org/bitstream/handle/11540/8049/TRS5_18.pdf?sequence=1)